الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

3 **شعبان** 1437 –10 **مايو** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

وفد برلماني ألماني يزور حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 3 شعبان 1437هـ - 10 مايو 2016م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=263192&CategoryID=5

الرياض: الوطن 10-05-2016 AM 12:07
زار وفد من البرلمان الألماني، برئاسة عضو البرلمان جوهان ديفيد واديفل أول من أمس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، يرافقه نائب السفير الألماني لدى المملكة ومجموعة من الدبلوماسيين الألمان. وكان في استقبال الوفد رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، والأمين العام للجمعية المستشار خالد الفاخري.
وقدم القحطاني في بداية اللقاء شرحا موجزا عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية، وآليات عملها، ونوعية القضايا التي تتلقاها، والجهود التي تبذلها في مجال حقوق الإنسان، والتقدم الملحوظ في هذا المجال.
وتطرق الحديث إلى بعض القضايا التي تتابعها الجمعية، وبعض الأنظمة التي صدرت. كما تطرق الحديث إلى تقدم حقوق الإنسان في المملكة، ومن ذلك دخول المرأة إلى عضوية مجلس الشورى، والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية. وطرح الوفد الزائر بعض الاستفسارات المتعلقة ببعض القضايا، وتم توضيح وجهة نظر الجمعية بشأنها.

بحث قضايا "حقوق الإنسان" مع وفد البرلمان الألماني

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 3 شعبان 1437هـ - 10 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160510/Con20160510838702.htm

مريم الصغير (الرياض)
عرض رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني على وفد من البرلمان الألماني برئاسة عضو البرلمان جوهان ديفيد واديفل أنشطة الجمعية، ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية، وآليات عملها، ونوعية القضايا التي تتلقاها، وما تقدمه الجمعية من جهود في مجال حقوق الإنسان، والتقدم الملحوظ في هذا المجال، والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه. وتطرق الحديث إلى بعض القضايا التي تتابعها الجمعية وبعض الأنظمة التي صدرت. كما تم التطرق إلى تقدم حقوق الإنسان في المملكة، ومن ذلك دخول المرأة إلى عضوية مجلس الشورى، والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية. وطرح الوفد الزائر بعض الاستفسارات المتعلقة ببعض القضايا، وتم بيان وجهة نظر الجمعية بشأنها.
حضر اللقاء الأمين العام للجمعية المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري، ونائب السفير الألماني لدى المملكة ومجموعة من الدبلوماسيين الألمان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الرياض تتهم دمشق بـ "جرائم حرب"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 3 شعبان 1437هـ - 10 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15518378

الرياض - «الحياة»
جددت السعودية، خلال جلسة مجلس الوزراء في الرياض أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، إدانتها «حرب الإبادة» التي ترتكبها قوات بشار الأسد ضد المدنيين في سورية، ومنها المجزرة البشعة في مخيم الكمونة بريف إدلب. وشددت على أن هذه المجازر البشعة ومنع المساعدات الإنسانية للشعب السوري تُعد جرائم حرب وتمثّل تحدياً صارخاً للقوانين الدولية والمبادئ الأخلاقية الإنسانية. وجاء الموقف السعودي قبيل لقاء في باريس مساء أمس جمع وزراء دول غربية وعربية لمناقشة أزمة سورية.
وكان وزير الخارجية السعودي عادل الجبير عقد اجتماعاً ثنائياً مع وزيري الخارجية الفرنسي جان مارك إيرولت، والأميركي جون كيري كل على حدة، على هامش الاجتماع الوزاري الذي دعت إليه فرنسا دول «النواة الصلبة» الداعمة للمعارضة السورية في العاصمة باريس.
وتم خلال الاجتماع مناقشة العلاقات الثنائية، وما تم إنجازه من خطوات في سبيل دعمها وتعزيزها في العديد من مجالات التعاون.
كما جرى بحث نتائج الاجتماع الوزاري الذي تستضيفه فرنسا في إطار الجهود القائمة لوقف الأعمال القتالية وإيصال المساعدات الإنسانية للشعب السوري، إضافة إلى حل الأزمة السورية وفق مبادئ إعلان (جنيف 1) وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254.
وأوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية جون كيربي في بيان له أمس - بحسب وكالة الأنباء السعودية - أن «الجبير وكيري استعرضا خلال اللقاء العلاقة القوية والدائمة بين أميركا والمملكة، وناقشا أيضاً القضايا الإقليمية بما في ذلك التطورات في اليمن وسورية وإيران». وأضاف كيربي أن الوزيرين تبادلا وجهات النظر حول محادثات السلام اليمنية التي تُعقد حالياً في الكويت، ومكافحة تنظيم داعش الإرهابي. وأعرب عن تقدير حكومة بلاده للدور الرئيس للمملكة في مكافحة الإرهاب ومكافحة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وفي اليمن على وجه الخصوص، لافتاً إلى أن «القيادة في المملكة أنشأت مركزاً للعمليات وأسهمت بأكبر عدد من القوات التي لا غنى عنها، وخصوصاً في النجاح الأخير في مدينة المكلا». وأفاد كيربي أن وزير خارجية بلاده قدم عرضاً عن المحادثات الأخيرة والوضع على الأرض في سورية، مشيراً إلى أن الجبير وكيري أكدا أهمية الاحترام الكامل ووقف الأعمال العدائية بين جميع الأطراف.

توقيف 15 شخصاً يتاجرون بـ "عاملات منزليات"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 3 شعبان 1437هـ - 10 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15518466

الرياض - «الحياة»
ألقت شرطة منطقة الرياض القبض على عدد من العاملات المنزليات والمتهمين في المتاجرة بخدماتهن بطريقة غير نظامية، وذلك على إثر بلاغ لأحد المواطنين بمدينة الرياض قاد لهذه العملية.

وفي تفاصيل الحادثة، ورد بلاغ لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية يفيد بوجود فيلا سكنية بأحد أحياء شرق العاصمة، ويقيم فيها عدد من العاملات المنزليات المخالفات لنظامي الإقامة والعمل، وبمعيتهن أشخاص عدة يعملون بالمتاجرة والوساطة لخدمات هؤلاء العاملات، وتأجير خدماتهن بطرق غير نظامية وبمبالغ مرتفعة.

وأسفرت جهود وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع شرطة منطقة الرياض بعد دهم الفيلا، عن القبض على 15 شخصاً كانوا في الموقع، بينهم عاملات منزليات والمتهمون بالمتاجرة بخدماتهن، وجرى إيداع العاملات في السجن العام، وتوقيف المتهمين من الذكور بمركز شرطة النظيم، وإحالة أوراق القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال إجراءات التحقيق بحسب الاختصاص.

يذكر أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اتفقت مع الأمن العام على توحيد الجهود واستمرار ملاحقة المخالفين في المتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة لنظامي الإقامة والعمل في المملكة، ورصد الإعلانات المتداولة في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي للمتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة، تمهيداً للرفع بأسماء المخالفين للجهات القضائية لاتخاذ العقوبات المناسبة في حقهم.

ودعت الوزارة إلى التواصل مع خدمة العملاء لديها على الهاتف الموحد (19911) لتلقي أي استفسارات أو شكاوى تتعلق بالعمالة المنزلية أو عن طريق موقع الوزارة الإلكتروني: www.mol.gov.sa، أو الاتصال على هاتف البلاغات الموحّد للأمن العام رقم (989) للإبلاغ عن مخالفات العمالة المنزلية لنظام الإقامة.

من جهته، أوضح الناطق الإعلامي لشرطة منطقة الرياض أنه في إطار الجهود الرامية لمكافحة الاتجار بالبشر توافرت معلومات عن قيام أحد مكاتب الاستقدام باستغلال عاملات من جنسيات مختلفة بإيوائهن داخل أحد المساكن بشرق الرياض وتشغيلهن بصورة غير مشروعة.

وأشار إلى أنه بناءً على هذه المعلومات قامت إدارة التحريات والبحث الجنائي بشرطة المنطقة بوضع الشخص تحت المراقبة والرصد بصفة سرية لمعرفة تحركاته، إذ تبين أنه يعمل في أحد مكاتب الاستقدام بوسط العاصمة، ولوحظ تردده على المكتب وبرفقته تسع عاملات من جنسيات مختلفة جميعهن مخالفات لنظام الإقامة، لافتاً إلى أنه تم القبض عليهم جميعاً، واتضح أن الشخص في العقد الرابع من العمر (من القبائل النازحة) يعاونه وافد سيريلانكي الجنسية في العقد الثالث من العمر.

وذكر الناطق الاعلامي لشرطة منطقة الرياض أنه بعد مناقشته أفاد بأن هناك عاملات أخريات يقمن في منزله بشرق الرياض، وتم بالفعل الانتقال السريع للموقع وفق الإجراءات النظامية، إذ تم ضبط ست عاملات (جميعهن مخالفات لنظام الإقامة).

وجرى التحفظ على الشخص بتهمة الاتجار بالبشر ومرافقه والعاملات اللائي تم ضبطهن البالغ عددهن ١٥ عاملة لمخالفتهن نظامي العمل والإقامة وإحالتهن جميعاً لمركز شرطة الإسكان، وإشعار فرع هيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

الحياة AL HAYAT

"الشورى": البطالة تزداد... وبلايين ذهبت "شرهات" للاستشاريين الأجانب

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 3 شعبان 1437هـ - 10 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15518441

على رغم «قسوة» لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى، التي طالبت في توصياتها بتكليف جهة محايدة بإجراء درس تقويمي حول أداء صندوق الموارد البشرية، إلا أن أعضاء في المجلس اعتبروا أنها «كانت رحيمة، وتوصياتها ذات شجون»، مطالبين بالتحقيق مع الصندوق حول مئات الملايين المصروفة من دون توظيف للشباب.

وقال العضو عبدالعزيز العطيشان لـ«الحياة»، إن المجلس «كان مؤدباً في توصيته الأولى بتكليف جهة محايدة، مع أنه ينبغي إحالة الصندوق للتحقيق والادعاء العام أو ديوان المراقبة العام، ومساءلة القائمين عليه عن الملايين التي وضعتها

الدولة فيه، وتحولت إلى شرهات في جيوب الاستشاريين فيه». وطالب العطيشان بأن تقوم الحكومة باختيار رجل من خيرة الرجال ومحل ثقة، وألا تأخذه لومة لائم في متابعة أعمال «الصندوق»، حتى تتحقق «رؤية المملكة 2030» في توظيف الشباب. وأوضح خلال الجلسة، أنه يجب على «الصندوق» النظر للأمان الوظيفي للشباب، وليس لتحقير الوظائف، ممثلاً بالوزير السابق علي النعيمي، بأنه عمل في بدايات حياته «فراشاً». وعاد العطيشان ليذكر قصته مع صندوق الموارد البشرية، عندما رأس شركة مقاولات تضم 14 شركة لتوظيف 20 ألف سعودي وسعودية، ليصبحوا سباكين ونجارين وحدادين، إذ رصدت الشركة 240 مليون ريال لتدريبهم، وبلغ متوسط سعر تدريب الفرد 12 ألف ريال، وتم شرح مستقبلهم الوظيفي في تدرّجهم المهني، «لكن الصندوق لم يتعاون بإدارته السابقة مع الشركة»، داعياً إلى التحقيق في فشل الصندوق، ومتمنياً في نهاية مداخلته «محاسبة المقصرين في توظيف الشباب حتى تتحقق رؤيتنا».
من جانبه، تساءل عضو المجلس عبدالرحمن الراشد، عن القوائم المالية لصندوق الموارد البشرية، وقال «ليس من المعقول أن يصرف مبلغ 380 مليون ريال على الدراسات والبحوث في مجال التوظيف، إذ نجد المركز الرئيس مكوناً من ثلاثة طوابق للاستشارات الأجنبية في مجال التوظيف، ولا نرى نتائج».
وأضاف الراشد: «هناك نقص كبير في التقرير، من ناحية القوائم المالية، وعلى رغم طلب الشورى من الصندوق تزويده بالمعلومات المالية إلا أن الموجود مؤشرات وأرقام مالية عامة، ومنها 12 بليوناً نفقات لم يُعلم في ماذا صرفت».
أما الأمير خالد آل سعود، فأشار إلى القصور في القوائم المالية للصندوق، وقال «مع الأسف، لا نستطيع تقويم أداء الصندوق بناء عليها، فالدولة تضخ البلايين، وجزء كبير منها لا نعرف كيف صُرف».
وتابع: «على رغم دفع الأموال الطائلة من الدولة إلا أن البطالة ما زالت تراوح مكانها، ولم ينجح الصندوق في معالجتها ورفع نسب التوظيف».
وزاد: «إن طالبي العمل في برنامج نطاقات عددهم ثمانية آلاف من الذكور والإناث، ولم يتحقق طلب سوى أربعة في المئة منهم فقط، ويشير «نطاقات» إلى أن عدد طالبي العمل من الذكور 81 ألفاً، أما عدد الإناث الطالبات فهو نحو 700 ألف، والبرنامج حقق مطالب 25 في المئة من الذكور، واثنين في المئة من الإناث، وهنّ الأكثر بطالة، مما زاد الحرج».
وبينما طالب جبران القحطاني بأن يكون الصندوق تحت مظلة هيئة توليد الوظائف، جاء دور عبدالله الجغيمان، ليتهم «الموارد البشرية»، بأنه «يعمل على خريطة استراتيجية بالاتجاه المعاكس»، ممثّلاً بزيادة نسب البطالة خلال الأعوام الماضية، وليس على خفضها. من ناحيته، استغرب محمد الرحيلي من ردود مندوبي «الصندوق»، الذين ذكروا أن الحساب الختامي للقوائم المالية لا يرفق مع التقرير، ولا يُناقَش في الشورى. وقال الرحيلي: «كيف يمكن أن نقوّم أي جهة إذا لم نطّلع على الإيرادات؟ وكيف صرفت بالتفصيل؟ فكيف لطبيب يعتمد في علاجه على إجابات المريض؟ لا على الفحوص»؟ وأضاف: «كنت أتمنى أن توصيات المجلس كانت أكثر حدّة على ردود المندوبين»، مطالباً بأن يزود المجلس بتقرير عمّا يصرف على المكاتب الاستشارية تحديداً.
أما سلطان السلطان، فقدم شكره للقيادة على رؤية 2030، «التي طالما طالبت بها في توصياتي على جميع التقارير، بوجود رؤية واستراتيجية واضحة لكل جهة، وكان عدد المؤيدين ما بين 30 إلى 50 عضواً». وأشار السلطان إلى أنه طالب قبل عامين بتقليل الاعتماد على النفط، «وقامت القيامة بالمجلس»، مستطرداً: «كل ما أريده من هذا التقرير تحويل الصندوق إلى وزارة الموارد البشرية، تحت إدارة للتحول الوطني، حتى نستطيع تحقيق رؤيتنا». وتنوعت تعليقات بقية الأعضاء في المجلس، إذ تساءل أحدهم عن ضعف تمثيل القطاع الخاص في اللجان الرئيسة في الصندوق، مؤكداً أن القطاع الخاص هو الممول لبرامجه، «وحقيق به أن يكون مشاركاً في جميع اللجان الرئيسة لصندوق الموارد البشرية».
وطالب عضو آخر الصندوق بالتركيز في استراتيجيته على توظيف الفتيات، استجابة لارتفاع عدد العاطلات، مقارنة بالعاطلين من الرجال، فيما أكد ثالث ضرورة التركيز على الأنشطة الصغيرة بما يسهم في توفير الفرص الوظيفية ومعالجة البطالة. كما دعا رابع «الصندوق» إلى معالجة ارتفاع نسبة البطالة بين ذوي الاحتياجات الخاصة، وطالبت إحدى العضوات بأن تشمل مكاتب توظيف «الموارد البشرية» مناطق المملكة كافة، وباستحداث فروع نسائية للصندوق في المناطق. وبعد كل الردود لم يصمت طويلاً رئيس اللجنة محمد النقادي، فذكر في «نقطة نظام» أنه وفقاً للمادة 29 من نظام مجلس الوزراء، فإنه يُرفع للمجلس تقرير الجهة، متضمناً إنجازات وصعوبات ومقترحات، ولا يتضمن التقرير أي بيانات مالية، كما طالب الأعضاء.
وكانت توصيات اللجنة تضمنت مطالبة الصندوق بتوجيه برامج التدريب والتوظيف، بما يتناسب مع معدلات البطالة في مناطق المملكة المختلفة، لإتاحة فرص وظيفية أكبر للباحثين والباحثات عن عمل في مناطق إقامتهم، كما دعت في توصيتها الثالثة الصندوق إلى وضع برامج محفزة ومشجعة لمؤسسات القطاع الخاص، بما يضمن توفير فرص عمل مناسبة للباحثات عن عمل، بما يتناسب مع مؤهلاتهن وظروفهن الاجتماعية، بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وفد من المجلس يزور باريس
{ باريس - «الحياة»
< بدأ وفد من مجلس الشورى السعودي يرأسه عبدالرحمن بن عبدالعزيز السويلم زيارة فرنسا، حيث يجري لقاءات مع أعضاء في الجمعية الوطنية (البرلمان) ومجلس الشيوخ. ويضم الوفد ثلاث نساء هن: هدى بنت عبدالرحمن الحليسي وحنان بنت عبدالرحمن الأحمدي ومنى بنت عبدالله آل مشيط، إضافة إلى سعود عبدالرحمن الشمري وسعيد بن عبدالله آل الشيخ.
وعقد الوفد لقاء صحافياً في السفارة السعودية. وقال السويلم أن الزيارة تأتي في إطار «التعاون بين البلدين والاستفادة من خبرة البرلمانات وعملها». وتركزت أسئلة الحضور على التغييرات في السعودية فوصفتها هدى الحليسي بأنها «رؤية للمستقبل من الشباب إلى الشباب لأن المجتمع السعودي شبابي يتطلع إلى تغييرات وتحولات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي». وسئل الوفد عما إذا كان هناك رفض أو عوائق من بعض الأوساط المتشددة لهذه الرؤية، فقال السويلم: «لا بد من أن يكون هناك بعض التحفظ عن كل جديد. هناك بعض المتخوفين مع الحوار والشرح وعندما تكون الأهداف واضحة يتم تجاوز هذا التحفظ». وأكد الشمري أن « ١٦ سنة فترة كافية ليبدأ التحول الاجتماعي طبقاً لهذه الرؤية وطبعاً فهي يمكن أن تمتد إلى أكثر من ذلك».
جدل حول من يمنع «الخلوة» بـ«الحدث»
< طالب عدد من أعضاء مجلس الشورى اللجنة المختصة في المجلس بإعادة النظر في «نظام الأحداث»، من خلال تحديث العديد من الشروط الكفيلة بحفظ وحماية الطفولة لهذه الفئة.
جاء ذلك خلال مداخلة عضو المجلس الدكتور نواف الفغم، في جلسة ناقش فيها المجلس أمس تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، الذي بدوره نقل رسالة من العاملين في حماية الطفولة، ووصف ذلك بالأمانة الملقاة على عاتقه بعبارات غلب عليها الألم والحزن.
وقال الفغم : «ترددت في طلب المداخلة ولكن سأذكر لكم أمراً وأنا في غاية التحفظ، يتعرض أبناؤنا وبناتنا الأحداث لإساءات وهجمات شرسة وانحرافات سلوكية، ولا بد من حماية أبنائنا بالعقوبات البديلة، وأؤكد أنه من غير المعقول نقل الحدث من مدينة لأخرى»، مطالباً التبرع بدور رعاية لحماية الطفولة ومستقبل الأجيال. بدورها، رأت اللجنة ضرورة العودة للنظام لتعديل بعض المواد الخاصة بالأحداث، فيما أبدى العضو محمد آل ناجي استغرابه قائلاً: «ليس من المعقول أن يأخذ النظام كل هذا الوقت ليكون تركيزه على شيء هامشي مثل من يمنع الخلوة بالحدث أثناء نقله أو التحقيق معه، إذ تشير إحدى مواد النظام إلى أنه يراعى عند القبض على الحدث إبلاغ ولي أمره أو من يقوم مقامه أو مندوب من الدار أو من يمنع الخلوة، ويحدث الخلاف في من يمنع الخلوة على الحدث بين الجهات الدارسة للموضوع، هل الشؤون الاجتماعية أو الأمر بالمعروف أو غيرها من الجهات».
وأضاف العضو محمد المطيري «لا أختلف مع اللجنة في أهمية الإسراع في درس النظام وتقديمه للمجلس، ولكن أتمنى أن يعدل على عدد من المواد ليشمل السن في عدم مساءلة الحدث الذي لم يتم السابعة من عمره إلى العاشرة، لاسيما وهي سنة التكليف حتى في الصلاة»، مطالباً بتصحيح الأخطاء المطبعية التي غيرت المعنى بشكل واضح. وأشار العضو عبدالرحمن العطوي، إلى تناقض مادتي النظام الـ 15 والـ16 في تطبيق الحدود والقصاص في الأحداث، إذ تشير الـ 15 إلى أنه من لم يكمل 12 عاماً يسجن لمدة 15 عاماً فقط، وفي المادة الـ16 تركت تطبيق أحكام الحدود للجهات المختصة.
وأكد عدد من الأعضاء أهمية مشروع النظام في سد الفراغ التنظيمي، مشيرين إلى أهميته بالنظر إلى حساسية الفئة المستهدفة وحاجتها للعناية الخاصة.
يذكر أن مشروع نظام الأحداث المكون من 24 مادة، يؤكد معاملة الأحداث على أسس ومبادئ تختلف عن تلك التي تقوم عليها معاملة البالغين الذين يرتكبون الجرائم ذاتها.
ويعتبر النظام تطوراً مهماً في فلسفة العدالة الجنائية للأحداث، لما تضمنه من أحكام جديدة تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحق الطفل، ويتجلى ذلك في إنشاء محاكم متخصصة للأحداث، وإقراره لتدابير جديدة تأخذ في الاعتبار مصلحة الحدث الأولى، بهدف تأهيله وإعادة إدماجه بالمجتمع.
إقرار التوسع في زراعة النخيل رغم رفض «المياه»
< وافق مجلس الشورى السعودي خلال جلسته أمس على نظام التمور، الذي يطالب بالتوسع في زراعة النخيل على رغم رفض مندوب وزارة الزراعة والمياه والبيئة التوسع في زراعتها خوفاً من الاستهلاك الكبير للمياه.
وأكد المجلس أن الموافقة على التوسع في زراعة النخيل يأتي بهدف تقليل الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد. وعلى صعيد ذي صلة، طالب المجلس وزارة الاقتصاد والتخطيط بوضع برنامج تنفيذي متكامل لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر دخل رئيس، وذلك وفق أهداف طموحة وجدول زمني محدد ومتابعة فعالة، داعياً إلى الإسراع بإقرار وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو مجتمع المعرفة.

وكان المجلس استمع لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للسنة المالية 1435- 1436هـ، تلاها رئيس اللجنة عبدالرحمن الراشد. وطالب المجلس في قراره الوزارة بإعداد التأهيل المبرمج للموظفين لديها بالابتعاث الخارجي، والتنسيق مع وزارتي المالية والخدمة المدنية لتعديل مسميات الوظائف وفقاً لما تراه الوزارة مناسباً لمهماتها. وحث المجلس في قراره على استكمال إجراءات نقل النشاطات الاقتصادية ذات الصلة بالجانب الاقتصادي من وزارة المالية بكامل مكوناتها ذات الارتباط بالاقتصاد، تنفيذاً للأمر السامي، واعتماد التجهيزات والإجراءات اللازمة لتيسير انتقال الموظفين المرتبطين بالنشاطات الممكن نقل اختصاصاتها من وزارة المالية إلى الوزارة والاستفادة منها بالشكل المطلوب في تنفيذ مهمات ومسؤوليات الوزارة. كما طالب المجلس بالإسراع في إقرار تأسيس المركز السعودي لأبحاث التنمية، على أن يكون له أنظمة مالية وإدارية مرنة تمكنه من القيام بمهماته. من جهة ثانية، وافق المجلس على توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بعد رفضها لمطالب تدعو إلى خفض رسوم الاتصالات والإنترنت لتكون مماثلة للدول المجاورة لإرهاقها للموازنة.
وطالب أحد أعضاء المجلس بزيادة سرعة الإنترنت ومعاقبة الشركات المضللة في إعلاناتها عن السرعات، إذ رأت اللجنة في مجمل ردودها على الأعضاء أن التوصيات لا تتلاءم مع تقرير وزارة الاتصالات بل ينبغي تقديم هذه الاقتراحات لهيئة الاتصالات.

ربط استخراج شهادات الميلاد باستكمال الفحوصات اللازمة للمواليد

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 3 شعبان 1437هـ - 10 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/676549

طه الامير -الرياض
أعلن مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة جازان الدكتور محمد بن خالد العبد العالي انه سيبدأ اعتبارا من شهر شوال المقبل ربط انجاز إجراءات استخراج شهادة ميلاد للمولود بالمنشأة الصحية باستكمال إجراء عينات الفحوصات للتحاليل اللازمة للمواليد وذلك تنفيذا للتعليمات ذات الصِّلة ودعمًا للبرنامج الوطني للفحص المبكر وللحد من الإعاقة من أجل مجتمع صحي.
جاء ذلك خلال افتتاحه صباح أمس ورشة عمل الفحص المبكر للحد من الإعاقة لحديثي الولادة والذي أقيم بقاعة المناسبات والمؤتمرات بإدارة التدريب والابتعاث بصحة جازان بتنظيم مستشفى الملك فهد المركزي بجازان وبحضور مدير البرنامج الدكتور زهير الحسينان ومدير المختبر الإقليمي بوزارة الصحة الدكتور خالد نيازي والمساعد للخدمات العلاجية د. محمد أبوطالب ومدير مستشفى الملك فهد د. عبدالله النجمي.
وأوضح الدكتور العبد العالي أن إقامة مثل ورش العمل هذه تأتي ضمن اهتمام وزارة الصحة بتوفير الرعاية الصحية والطبية المتكاملة لجميع المواطنين، وإيلائها جل اهتمامها معتبرا برنامج الفحص المبكر للحد من الإعاقة لحديثي الولادة أحد أهم البرامج التي أثبتت جدارتها وجدواها.

8 مطالب للمواطنين أمام وزير التجارة أولها ضبط الأسعار

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 3 شعبان 1437هـ - 10 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/676545

صهيب الفقيه - جدة تصوير - سعد الجهني

طرح مواطنون 8 مطالب على طاولة وزير التجارة الجديد الدكتور ماجد القصبي وذلك بعد أن أصبح أول وزير للوزارة بمسماها الجديد «وزارة التجارة و الاستثمار».وطالب محمد علوي بتفعيل دور جمعية حماية المستهلك والتي أصبحت غائبة عن خدمة المواطن. مشيرًا إلى ما لها من دور كبير في حماية المستهلك من الغش التجاري والتلاعب في الأسعار.

كما قال أحمد بغدادي: نأمل أن يشمل هذا التغيير في الوزارة السياسات التي تتبعها وعلى رأسها مكافحة احتكار السلع. حيث أصبح احتكار السلع هاجسًا يؤرق المواطن لما يقوم به بعض التجار المحتكرين للسلعة من تلاعب في سعرها ومواصفاتها.

فوضى الأسعار

وأضاف عبدالله الزهراني أن أحد أهم مطالب المواطنين هو ضبط الأسعار للسلع التجارية وخصوصًا في المواد الغذائية، فليس من المعقول أن تتنقل بين عدة أسواق تجارية بهدف الحصول على ذات السلعة بسعر أقل وذلك لعلمك كمواطن بأن الأسعار غير موحدة وإنما هي خاضعة لأهواء التجار.

وطالب محمد فارسي بتكثيف الرقابة على الأسواق وإلزام المحلات التجارية بوضع الأسعار على السلع بشكل واضح، بينما قال محمد زيني إنه يجب على الوزارة استحداث أنظمة وعقوبات صارمة تفرض على كل من يتلاعبون في أسعار السلع أو في جودتها أو معاييرها والتشهير باسم التاجر الذي يقوم بالتدليس أو بالتلاعب في السلع.

فيما طالب عبدالعزيز مؤمنة بتفعيل دور حماية المستهلك ومنحها جميع الصلاحيات اللازمة لمساندة المستهلك، وأشار أحمد الزهراني إلى أن القضاء على ظاهرة التستر التجاري سيسهم كثيرًا في حماية المستهلكين. كما أن وضع وسن أنظمة جديدة لمكافحة الغش التجاري ستتيح للمستهلك شراء السلعة بعد علمه بأن هنالك جهة ذات قرارات وأنظمة صارمة تحميه من الغش والتلاعب.

غول الاحتكار

وأضاف سالم عيضة إلى أن احتكار السلعة كان ولا يزال أحد الأسباب الرئيسة التي تتيح للتاجر التلاعب في سعرها ومواصفاتها لعلمه بأن المواطن لن يجد تلك السلعة في السوق السعودي إن لم تكن من عنده.

و قال منصور الفهمي بأن تكثيف الرقابة والجولات الميدانية ستحد كثيرًا من التلاعب في السوق ، وأضاف عبدالله عمر بأنه يتوجَّب على «التجارة والاستثمار» ضبط أسعار السلع وإلزام التجار بوضع السعر الأساسي على السلعة وبوضوح تام.

كما قال سالم القزيز: يعتبر المواطن أكبر المتضررين في حال تعرضه لعملية الغش التجاري كما أن الضرر يلحق بالاقتصاد بشكل عام وذلك بعد أن يتم بيع السلع المقلدة على أنها سلع أصلية، أو أن يقوم التاجر ببيع السلعة على أنها ذات جودة عالية بينما تكون في أدنى تصانيف الجودة.

وقال حسن الحربي إن المستهلك يحتاج إلى توعية أكبر وهذا الأمر يقع على عاتق الوزارة. وطالب بتعريف المستهلكين بحقوقهم والإجراءات التي يقومون باتباعها في حال تعرضهم للغش التجاري.

مطالب المواطنين:

1 ضبط الأسعار خاصة المواد الغذائية
2 محاربة احتكار السلع
3 تفعيل دور جمعية حماية المستهلك
4 تكثيف الرقابة على الأسواق
5 معاقبة التجار المتلاعبين والمخالفين للأنظمة
6 التركيز على محاربة الغش التجاري
7 التشديد على وضع الأسعار على السلع
8 توعية المستهلكين

العدل" لـ"عكاظ": تفعيل المحاكمات عن بعد العام الحالي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 3 شعبان 1437هـ - 10 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160510/Con20160510838719.htm

فاطمة آل دبيس (الدمام)

أعلن المتحدث باسم وزارة العدل الشيخ منصور القفاري لـ «عكاظ» تفعيل المحاكمات عن بعد العام الحالي، لافتا إلى استمرار التنسيق مع المديرية العامة للسجون لتوفير متطلبات التشغيل.

وبين أن فريق عمل مشترك بين الوزارة والمديرية تفقد أخيرا المقر المعد للتشغيل في الرياض والذي يحوي 20 غرفة محاكمة ومكاتب للموظفين وغرف انتظار وأخرى للاتصال المرئي، فيما يعمل فريق من تقنية المعلومات في الوزارة على هندسة وتمام العمل في المشروع للبدء في انطلاقته.

وبين أن التنسيق بين الجانبين والاجتماعات مستمرة منذ صدور توجيهات وزير العدل الشيخ الدكتور وليد الصمعاني قبل أكثر من خمسة أشهر وآخرها الأسبوع الماضي، وذلك لإكمال متطلبات التشغيل ولتنسيق الأعمال والتعاون وتحقيق المتطلبات من كلا الجهتين، إذ توجت بتوقيع محضر مشترك بين الجهتين يتضمن الآليات التنفيذية المطلوب توفيرها من الجهتين لأجل إطلاق البرنامج ليحقق الأهداف المرسومة له، وهي تقليل مدد التقاضي واختصار الزمان والمكان مع تحقيق كافة الضمانات القضائية للمتهمين والسجناء أثناء المحاكمة.

وتعد المحاكمة القضائية المرئية عن بُعد من اختيار السجين إمّا أن يوافق عليها أو يرفضها، شرط أن لا تكون في قضايا الإتلاف.

وكانت خدمة التقاضي عن بعد راجت بشكل واسع في وزارة العدل منذ يونيو 2014، إذ تسهم الخدمة بشكل ملموس في تخفيف الأعباء المالية على الوزارة والمواطنين، وتقلل من الحاجة إلى سفر أطراف الدعوى بين المدن، وستتاح من خلالها إقامة الدعوى بين طرفين أحدهما في الرياض والآخر في جدة، مما يُسهم في تقليل الحاجة إلى طلب أطراف الدعوى أمام القضاء، ويترتب على ذلك سرعة إنجاز القضايا، فضلا عن إسهام التقاضي المرئي في التقليل من الحاجة للحراسات الأمنية عبر محاكمة السجناء في أماكن سجنهم.

اقترحوا توزيعها على الفقراء والمحتاجين بدلاً من إتلافها
مقطع فيديو يثير الاستياء.. عمال بلدية يلقون خضاراً وفواكه مصادرة في "مكبس نفايات"

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 3 شعبان 1437هـ - 10 مايو 2016م
https://sabq.org

فهد الغبيوي الرياض

أثار مقطع فيديو متداول لعمال بلدية ينقلون كمية من الخضار والفواكه المصادرة من مبسط غير مرخص في إحدى المناطق، إلى شاحنة "مكبس النفايات"، لنقلها إلى مرمى النفايات، استياء مغردي موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، وطالبوا بأن توزع مثل هذه المواد بعد التأكد من صلاحيتها على المحتاجين.
ووجّه مصور الفيديو الذي لم يوضح فيه المنطقة التي تم فيها التصوير؛ رسالة للبلديات قائلاً: "إذا كان البيع على الأرصفة ممنوعًا، فلا يكون مصير النعمة شاحنة النفايات"، مقترحًا أن يتم توزيعها على الفقراء والمساكين، وليس رميها إلى النفايات.
ولاقى الاقتراح تأييدًا واسعًا من مغردي "تويتر"، الذين طالبوا بأن يكون هناك تعاون مشترك بين البلديات في المناطق والمحافظات، وجمعيات حفظ النعمة والجمعيات الخيرية، لتوزيع المواد الغذائية والاستهلاكية الصالحة للاستخدام على الفقراء والمحتاجين، بدلاً من إتلافها كالمتبع.

حادثة ضرب الطالب في مدرسة سيهات.. العبرة والعظة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 3 شعبان 1437هـ - 10 مايو 2016م
http://www.alyaum.com/article/4135939

كمال أحمد المزعل

تناقلت الأخبار في الأيام الماضية حادثة تعرض أحد طلاب مدرسة ابتدائية في مدينة سيهات للضرب من قبل مدرسِه، لذا من المهم التطرق لهذا الحدث بصورة أوسع، فمن جانب يتضح أن إدارة التعليم لا تتعامل مع حوادث ضرب الطلاب بصورة فعالة، وإلا لما استمرت هذه الحوادث، حيث من المؤكد أن حوادث أخرى لم ينقلها الإعلام، لذا فالمسئولية الأولى وبلا شك منوطة بإدارة التعليم لإيقاف مثل هذه الأمور، وقد نقل لي قبل عدة سنوات أحد الآباء، أنه كان يتحدث مع وكيل إحدى المدارس الذي كان ينفي وجود ضرب بالمدرسة، وبعد قليل حضر أحد الطلبة يسأل عن العصا، فنهره الوكيل وقال انه لا توجد لدينا عصا بالمدرسة، فما كان يريد أن ينفيه الوكيل أراد الله أن يظهره، لذا فحالات الضرب موجودة وبدون أدني شك، ومن هنا يجب أن يكون لإدارة التعليم موقف حازم من هذا الأمر، فهو مخالف للأنظمة والتعليمات كما أن له آثارا سلبية عديدة وعميقة على الطفل بل وعلى بقية الطلاب، فما سمعناه عن الحالة النفسية التي تعرض لها الطفل بعد الاعتداء عليه يؤكد ذلك، بل إن أحد الآباء ينقل أن ابنه، وهو من طلبة المدرسة، جاء لهم من غرفته في الليلة التالية للحادث خائفا وتاركا لغرفة نومه وهو يقول، إنه خائف أن يأتي إليه المدرس ويضربه بالرغم من أنه في بيته - فمن الواضح التأثير النفسي الذي أثر ويؤثر على زملاء الطالب في المدرسة وبالدرجة الأولى على الطالب الضحية، ولنا أن نتصور حالة الطلبة الأطفال أيضا عندما يحضر مسئول امني للتحقيق معهم في المدرسة، أو لنقل لسؤالهم عن الحادثة وهم صغار في مثل هذا السن.
من جانب آخر لا نرغب في وضع اللوم بكامله على إدارة التعليم، فمسألة الضرب والعنف مع الطلاب، كانت منذ القدم ولعل البعض يتندر بالقول إن الضرب في الماضي كان أكثر وأشد، وكأنه يعطي مبررا للعنف الحالي، وهو كلام مردود عليه جملة وتفصيلا، فالوقت غير الوقت والجيل غير الجيل، ولا بد أن نشير إلى أن هذه الحالات وما سبقها هي نموذج لحالات العنف التي يعيشها المجتمع، فهناك العنف الذي يمارسه بعض الآباء مع الأبناء، وكذلك العنف الذي يمارسه بعض أبناء المجتمع مع بعضهم البعض، سواء العنف اللفظي بمختلف أنواعه، أو العنف البدني الذي نشهده هنا وهناك، فمن حالات التفسيق والتكفير وغيرها، إلى حالات القتل والتفجير الذي شمل القريب والبعيد، إذا هناك ثقافة عنف منتشرة بيننا جميعا نمارسها بأشكال مختلفة ودرجات متعددة، وعلينا جميعا أيضا أن نسعى لمعالجتها، فثقافة الحوار والنقاش معدومة للأسف الشديد، فعلى كل مدرس أن يراجع حساباته ويرى هل للحوار دور في علاقاته مع طلبته، وكذلك على كل أب وأم، والأمر بالطبع مطلوب من كل فرد من أفراد هذا البلد، حيث يجب عليه التعامل مع الآخر باللين والحوار والبعد عن القسوة في الحديث، ناهيك عن استخدام العنف البدني، وقبل ذلك لا بد من وضع أنظمة تحاسب كل مدرس وكل أب وكل مواطن يتجاوز تلك الحدود، والاهم هو تفعيل تلك الأنظمة وتطبيقها، من أجل سلامة المجتمع والوطن.

العنف الأسري أزمة مفاهيم

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 3 شعبان 1437هـ - 10 مايو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=30540

هادي اليامي

زوجاتنا وأبناؤنا أمانة في أعناقنا، استودعها رب العزة فينا تحت إطار القوامة، التي تعني رجحان العقل والسعي إلى إسعاد من حولنا، والقوامة ليست ميزة أو حقا، إنما تكليف علينا أن نؤديه حق أدائه

تمثل ظاهرة العنف الأسري خطرا يهدد البناء السليم للأسرة، التي أرادها الله تعالى نواة للمجتمع السليم، ووضع لها من القوانين ما يكفل استمرارها على أسس صحيحة، إلا أن أحد أطراف هذه العلاقة، الأب أو الأم أو أحد الأبناء قد يجنح في بعض الأحيان إلى اتباع أسلوب القوة، سواء كانت بدنية أو لفظية، لتحقيق أهدافه التي غالبا ما تكون غير شرعية.

ومعلوم أن نظام الأسرة في الإسلام يقوم في الأساس على قاعدة أساسية، هي الإيجاب والقبول، وهذا يعني السير على أساس الاتفاق والتراضي، لذلك منع الشارع الحكيم إرغام أحد الزوجين على الارتباط بالطرف الآخر، ومنحه حق قبول الارتباط أو رفضه، وجعله من أبرز حقوقه الإنسانية، لضمان عدم انحراف العلاقة الزوجية في المستقبل عن الطريق الذي حدده الله سبحانه وتعالى.

ومع أن مصطلح "العنف الأسري" قد يمارس من كلا طرفي العلاقة تجاه الطرف الآخر، إلا أن مجتمعنا -بحسب طبيعته الذكورية- يجعل الزوج هو المبادر في أغلب الأحيان لانتهاج أسلوب العنف تجاه شريكه، أو تجاه أطفاله. لم يكن مجتمعنا المسالم يعرف ظاهرة العنف في الماضي، ولعلَّ إفرازات العولمة والانفتاح الذي يعيشه العالم كله لها دور كبير في تفشي الظاهرة، كما أن تزايد احتياجات الأسرة، بسبب ازدياد معدلات الصرف يرتب على كاهل الآباء مسؤوليات اقتصادية مضاعفة، قد تدفع بعضهم إلى فقدان السيطرة على أعصابه في بعض الأحيان، بسبب تزايد الهموم والمسؤوليات، إلا أن هذا لا يبرر اللجوء إلى العنف.

ومن أكثر ما يحز في النفس، ويثيرها، هو مشاهدة بعض الأطفال الذين يدفعون فاتورة غضب آبائهم أو إخفاقاتهم، فكم من طفل بثت وسائل الإعلام صورته، وسردت قصته، وروت كيف عانى من تعنيف أحد والديه أو كليهما، وكيف أن جسده الغض كان مسرحا لتنفيس همومهم، وتفريغ غضبهم، دون ذنب جناه.

من أسوأ ما ابتليت به الإنسانية في العصور المتأخرة، آفة المخدرات، التي كانت السبب الأساسي في تفشي ظاهرة العنف، فكم من بيت أهمله الأب، وتعثر في الصرف عليه وتوفير احتياجاته، وأهمل مراعاته وترتيب شؤونه، بسبب السير وراء شهوة المتعة الوقتية الزائفة، وتشير إحصاءات وزارة الداخلية إلى أن غالبية حالات الطلاق وحوادث العنف الأسري كان السبب الرئيسي فيها لهث الوالد وراء سراب النشوة الكاذبة التي توفرها له آفة المخدرات. لذلك فإن من الضروري أن نراعي أبناءنا، ونعمل على تحصينهم من الوقوع في شباك تلك العصابات الشيطانية، التي لا تريد لمجتمعنا سوى الهلاك والدمار. وألا نتردد في عرضهم على المستشفيات الخاصة إذا تأكدنا من دخولهم هذا العالم المظلم، وألا ننساق وراء الخوف من تابوهات العيب الاجتماعي، واكتساب السمعة السيئة، فأن نحتفظ بأبنائنا أصحاء أكثر أهمية من أن نخسرهم، بسبب أوهام اجتماعية صنعناها من نسج خيالنا.

ومما يؤسف له أن البعض يحاول تعليق إخفاقاته وميله إلى العنف الأسري على مشجب الشريعة الإسلامية السمحاء، التي ما أتت إلا لتهذيب النفوس، فرسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام يقول "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق". فنجد البعض يتحجج بأن ضربه لزوجته ولابنه حق أتاحته له الشريعة الإسلامية، دون أن يكلف نفسه عناء التفكير في الظروف التي يباح له فيها أن يضرب زوجته، ونوع الضرب، والغاية منه، فالثابت لدى الجمهور أنه ضرب لا يقصد منه الإيذاء البدني، أو إحداث الألم، إنما له بعد رمزي فقط. كما أن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم لم يضرب أيا من زوجاته، ولم يعنف إحدى بناته، حتى خادمه لم يعاتبه. وفي ذلك أبلغ رد على من ينظرون إلى أدلة الشريعة من منظورهم الخاص.

زوجاتنا وأبناؤنا أمانة في أعناقنا، استودعها رب العزة فينا تحت إطار القوامة، التي تعني رجحان العقل والسعي إلى إسعاد من حولنا، والقوامة ليست ميزة أو حقا، إنما هي تكليف علينا أن نؤديه حق أدائه.
ومع أن الدولة سنَّت من القوانين ما تحارب به آفة العنف الأسري، ولم تدخر وسعا في سبيل منعها والتصدي لها، إلا أن هناك حاجة ماسة كي يواكب نظامنا القضائي هذه الجهود، فبعض قضاتنا الكرام -للأسف- يتهاونون في اتخاذ الإجراءات اللازم اتخاذها بحق من يتجاوزون صلاحياتهم، بدوافع إنسانية غايتها إيجاد الأعذار لهم، والرغبة في إعادتهم إلى الطريق القويم، إلا أن كثيرا من التجارب أثبتت أن بعض هؤلاء لا يرتدع عن مواصلة نهجه السالب بحق زوجته وأبنائه إذا لم يتم الأخذ على يديه بصرامة وحزم.
ولا ننسى أن النظام الذي يقوم عليه عالم اليوم قد تغير بصورة شبه كاملة، فلم تعد دعاوى الشرعية تكفي مبررا لبعض التصرفات الخاطئة، فمبدأ المشروعية بات غالبا وسائدا، فمهما كانت وصايتنا على الآخرين، فإن ذلك لا يبيح لنا التعامل معهم وفق ما نهوى أو نظن أنه الصواب، فهناك من المرجعيات ما يمكنها وقف تلك التصرفات السالبة.

فجوة الإسكان

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 3 شعبان 1437هـ - 10 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/676531

مازن عبد الرزاق بليلة

كل جهود وزارة الإسكان محل تقدير، ولكن يجب عليها البدء في تغيير سياستها الإستراتيجية في توفير الوحدات السكنية حتى تستطيع أن تقلص من فجوة الإسكان.
نقلت مصادر صحفية عن وزارة الإسكان مخططها لتنفيذ مشروعات سكنية في عدد من المناطق والمحافظات، وتصدرت منتجات الشقق السكنية، بنحو 32 ألف شقة، وتضمنت الخطة الموزعة على العديد من المناطق، منتجات الأراضي والتي جاءت في المرتبة الثانية بحوالي 24 ألف قطعة أرض، بينما بلغ عدد الفلل السكنية نحو 14 ألف وحدة، يعني مجموع المشروعات التي أعلنت عنها الوزارة 68 مشروعاً في عدد من المناطق، بإجمالي 69.63 ألف منتج سكني.
وفي موقع الوزارة بلغ إجمالي عدد المستحقين بعد الفرز من حوالي مليون متقدم، عدد 620,889، مما يعني أن المشروعات المعلنة ليست سوى 10% من إجمالي المستحق حالياً.
محاولة وزارة الإسكان التفرد بحل الأزمة وحدها سيكون عديم الجدوى وبطيئاً، لذلك عليها أن تبحث عن الحلول ذات الإستراتيجيات المتنوعة، لتعمل على ثلاث جبهات:
الأول، نزول رسوم الأراضي البيضاء في موعدها، التي أقرها مشكوراً مجلس الوزراء وأحيلت إلى وزارة الإسكان لوضع اللوائح التنفيذية للتطبيق، بعد 180 يوما من صدورها، للمساهمة في تشغيل واستغلال الوحدات السكنية الشاغرة اليوم، ولتحرك سوق العقار إيجابياً، الثاني إسناد مهمة توفير الوحدات للمطورين المحليين والإكتفاء بالدور الإشرافي، لأن الفجوة لن تستطيع تجاوزها وحدها، في ظل البيروقراطية الحكومية، في وقت تسارع وتيرة القرار، الثالث، تطبيق أنظمة الرهن العقاري وحث البنوك لتقديم تسهيلات التمويل العقاري من البنوك، وفق الأنظمة الخمسة التي أقرت وأجيزت من مجلسي الوزراء والشورى .
#القيادة_نتائج_لا_أقوال
يقول المناضل الأمريكي من أصول أفريقية، مالكوم إكس: المستقبل يملكه فقط أولئك الذين يستعدون له من اليوم.

كاريكاتير

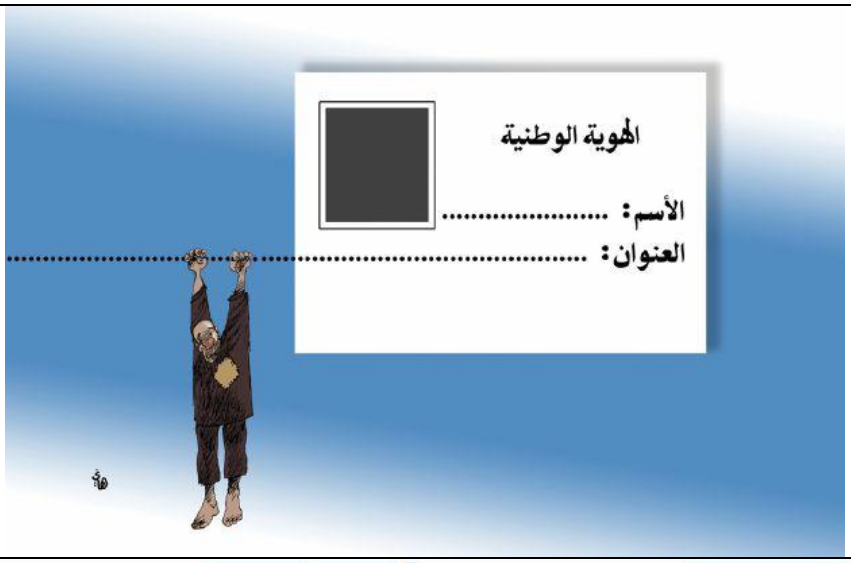

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 3 شعبان 1437هـ - 10 مايو 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Hani-Muthir/15509660

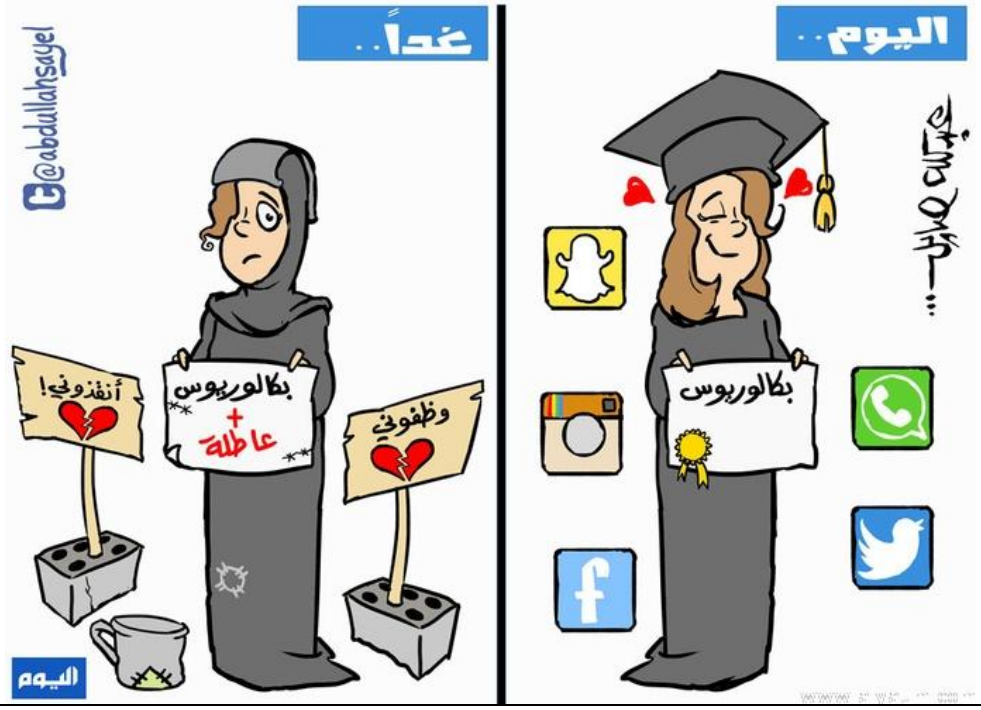

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 3 شعبان 1437هـ - 10 مايو 2016م

http://www.alyaum.com/article/4135925